

Distr.: General  
17 September 2020  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والأربعون

15 حزيران/يونيه - 3 تموز/يوليه 2020

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

نتائج التحقيق في ادعاءات احتمال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان،  
بما يشمل الحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية والعقلية في جمهورية  
فنزويلا البوليفارية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان\*

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 4/42، يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2019 إلى 31 أيار/مايو 2020، بما في ذلك نتائج التحقيقات في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، بما يشمل الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية.

\* قُدِّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه آخر المستندات.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-12032(A)



\* 2 0 1 2 0 3 2 \*

## أولاً - مقدمة

- 1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 4/42، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إليه تقريراً كتابياً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية في دورته الرابعة والأربعين، وأن يتضمن هذا التقرير نتائج التحقيق الميداني في ادعاءات احتمال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما يشمل الحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية والعقلية في البلد، وذلك من أجل ضمان مساءلة الجناة وتوفير سبل الانتصاف للضحايا.
- 2- ويركز هذا التقرير على حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2019 إلى 31 أيار/مايو 2020، ولا سيما على المسائل المحددة في قرار المجلس 4/42. ويتضمن التقرير أيضاً لمحة عامة عن التعاون القائم بين حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- 3- وفي 20 أيلول/سبتمبر 2019، وقّع وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان على رسالة تفاهم تحدد معايير التعاون لمدة سنة واحدة، قابلة للتجديد بناء على اتفاق آخر بين الطرفين. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، اتفق الطرفان على خطة عمل بشأن المساعدة التقنية. وعلى هذا الأساس، يعمل اثنان من موظفي المفوضية السامية في جمهورية فنزويلا البوليفارية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 تحت ولاية المفوضية السامية وضمن مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم دعم مؤقت لثلاثة موظفين في مجال حقوق الإنسان للاضطلاع بالأنشطة المتوخاة في خطة العمل.
- 4- وقد أعد هذا التقرير على أساس المعلومات التي جمعتها المفوضية السامية من خلال إجراء مقابلات مع مصادر متعددة وعقد اجتماعات مع مجموعة واسعة من الجهات الحكومية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. وأعد التقرير بمراعاة المعلومات والبيانات الرسمية المقدمة من الحكومة ومكتب المدعي العام والجهاز القضائي، بسبب منها الرد على استبيان أرسلته المفوضية السامية لغرض إعداد التقرير. ويبرز التقرير أيضاً تحليلاً للمعلومات والوثائق التي قدمها الضحايا والمجتمع المدني ومصادر أخرى.
- 5- وقد جرى توثيق النتائج التي يقدمها التقرير والتحقق منها وفقاً لمنهجية المفوضية السامية. وبذلت المفوضية السامية العناية الواجبة في تقييم مصداقية وموثوقية جميع المصادر، وفحصت المعلومات المجمعة للتحقق من صحتها. وسعت المفوضية السامية إلى الحصول على موافقة مستترة من المصادر التي أجرت معها مقابلات، مع ضمان السرية عند الطلب، واتخذت جميع التدابير المناسبة لحماية هوية المصادر.
- 6- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تفاقمّت الأزمة السياسية بسبب التوترات المستمرة بين الحكومة والمعارضة. وعلى الرغم من الجهود الدولية والوطنية، لم تتمكن الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية من التوصل إلى حل تفاوضي شامل للأزمة السياسية التي طال أمدها. وقد ركزت المناقشات السياسية بشكل أساسي على تهيئة الظروف للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في عام 2020، وعلى مطالبة المعارضة بإجراء انتخابات رئاسية قبل موعدها المقرر في البداية. وترحب المفوضية السامية بالجهود المشتركة بين الحكومة والمعارضة السياسية التي بذلت مؤخراً لتوحيد القوى مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية من أجل التعاون في متابعة السياسات والبحث عن موارد مالية دولية لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

7- وترحب المفوضية السامية بزيادة التعاون مع السلطات وإمكانية الوصول إلى البلد. وقد عُولجت بعض الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في التقرير من خلال تقديم المساعدة التقنية التي طلبتها الحكومة من المفوضية السامية في مجالات مثل منع التعذيب، وإمكانية الوصول إلى العدالة، وظروف الاحتجاز. وسمح أيضاً وجود المفوضية السامية في البلد بالعمل بقدر أكبر مع الضحايا ونقل مطالبهم على وجه السرعة إلى المسؤولين.

## ثانياً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

8- ظل الناس في جمهورية فنزويلا البوليفارية يعانون من انتهاكات مترابطة لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بسبب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأمد والمتعددة العوامل. ووفقاً للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، انكمش الاقتصاد بنسبة 25.5 في المائة في عام 2019<sup>(1)</sup> ومن المتوقع أن يستمر في الانكماش بنسبة تتراوح من 13 إلى 28 في المائة في عام 2020 بسبب انخفاض أسعار النفط الدولية، وتراجع إنتاج النفط، والركود الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19، وتأثير العقوبات الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

9- وأدت العقوبات الاقتصادية والمالية المتزايدة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة من قبل، وذلك بتخفيض الموارد التي كان من الممكن استخدامها لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإعمالها بشكل أفضل. وفي آب/أغسطس 2019، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية أمراً تنفيذياً يقضي بتجميد الممتلكات والمصالح المالية لحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية في الولايات المتحدة، ويحظر على المواطنين الأمريكيين الدخول في معاملات مع حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، ويأذن بفرض عقوبات مالية على الأشخاص الحاملين لجنسيات أخرى الذين يساعدون أو يدعمون الحكومة أو شركة Petróleos de Venezuela المملوكة للدولة<sup>(3)</sup>. وفي النصف الأول من عام 2020، اعتمدت الولايات المتحدة عقوبات ثانوية ضد شركة الطيران المملوكة للدولة - Consorcio Venezolano de Industrias Aeronáuticas y Servicios Aéreos - وضد الشركات الأجنبية التي تشتري وتوزع النفط من جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أسواق خارج الولايات المتحدة<sup>(4)</sup>.

10- وأفاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة المالية في الولايات المتحدة بأنه أصدر منذ آب/أغسطس 2019 تراخيص بلغ عددها 25 ترخيصاً تجيز المعاملات المتعلقة بتسليم المواد الغذائية والمستلزمات الزراعية والأدوية والحوالات المالية. وعلى الرغم من هذه الاستثناءات، أكدت حكومة

(1) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, "Preliminary overview of the economies of Latin America and the Caribbean - 2019", متاح في: [https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/45001/89/BPI2019\\_Venezuela\\_en.pdf](https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/45001/89/BPI2019_Venezuela_en.pdf)

(2) [www.latinamerica.undp.org/content/rblac/en/home/library/crisis\\_prevention\\_and\\_recovery/el-impacto-economico-del-covid-19-en-venezuela-la-urgencia-del-.html](http://www.latinamerica.undp.org/content/rblac/en/home/library/crisis_prevention_and_recovery/el-impacto-economico-del-covid-19-en-venezuela-la-urgencia-del-.html)

(3) الأمر التنفيذي 13884، نُشر في السجل الاتحادي (*Federal Register*)، المجلد 84، رقم 152 (7 آب/أغسطس 2019). انظر أيضاً [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24882](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24882).

(4) في 7 شباط/فبراير، أبلغ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة المالية في الولايات المتحدة عن شركة الطيران المملوكة للدولة، Consorcio Venezolano de Industrias Aeronáuticas y Servicios Aéreos. وفي 18 شباط/فبراير و 12 آذار/مارس 2020، على التوالي، أبلغ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن شركة Rosneft Trading S.A و TNK Trading International S.A لأنهما تعملان في قطاع النفط في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

جمهورية فنزويلا البوليفارية أن "الإفراط في الامتثال"، ولا سيما في القطاع المالي، ينطوي على ضوابط أشد وتأخيرات إدارية وتكاليف المعاملات المتعلقة بالواردات<sup>(5)</sup>.

11- ويمكن أن يُعزى انخفاض قدرة شركة Petróleos de Venezuela على إنتاج النفط إلى عوامل متعددة، بما في ذلك سوء الإدارة والفساد، لكن العقوبات المفروضة على قطاع النفط ساهمت في حدوث انخفاض حاد في إنتاج النفط وما يترتب على ذلك من انخفاض في الإيرادات التي كان من الممكن إتاحتها للبرامج الاجتماعية والخدمات العامة<sup>(6)</sup>. وقد استهدفت هذه العقوبات القطاعية اقتصاد البلد في أضعف نقطة فيه، حيث تشكل المنتجات النفطية حوالي 88,5 في المائة من إجمالي صادراته<sup>(7)</sup>. ومع ذلك، فإن عدم إمكانية الوصول إلى البيانات الرسمية المتعلقة بالميزانيات والنفقات يعيق قدرة المفوضية السامية على إجراء تقييم كامل لمدى تأثير العقوبات تأثيراً مباشراً في قدرة الحكومة على اتخاذ خطوات، بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، لتوفير أكبر حماية ممكنة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

12- وخلال النصف الثاني من عام 2019، اعتمدت الحكومة إصلاحات اقتصادية ومالية أدت إلى احتواء طفيف للتضخم المفرط وإلى زيادة في توافر السلع. لكن هذه الإصلاحات أسفرت عن دلورة فعلية للسلع والخدمات، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين أقلية السكان الذين لديهم إمكانية الحصول على العملات الأجنبية وباقي السكان.

13- وأفاد مركز التوثيق والتحليل الخاص بالعمال بأن الحكومة رفعت الحد الأدنى للأجور بنسبة 1,200 في المائة منذ تموز/يوليه 2019، لكن في أيار/مايو 2020، قُدرت قيمة هذه الزيادة بمبلغ 2,01 دولار في الشهر، وهو مبلغ يغطي 1,1 في المائة من سلة الغذاء الأساسية<sup>(8)</sup>. ووفقاً لتقييم أجراه برنامج الأغذية العالمي في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أفاد ما مجموعه 59 في المائة من الأسر المعيشية بأن دخلها غير كافٍ لشراء المواد الغذائية<sup>(9)</sup>.

14- وفي كانون الثاني/يناير 2020، أفادت الحكومة بأن النفقات الاجتماعية تمثل 76 في المائة من الميزانية الوطنية، وأن الحكومة تمكنت من الحفاظ على توزيع المواد الغذائية المدعومة على حوالي 6,2 ملايين أسرة معيشية<sup>(10)</sup>. وأفادت الحكومة أيضاً بأنها واصلت إرسال تحويلات مالية منتظمة إلى حوالي 17 مليون شخص مسجل في برنامج "بطاقة المواطن"، وواصلت الحفاظ على مستوى عالٍ من الإعانات المالية المقدمة للخدمات العامة<sup>(11)</sup>.

(5) وفقاً للرد الذي قدمته حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على استبيان المفوضية السامية، ارتفع متوسط الوقت اللازم للتحويل المالي من يومين في عام 2017 إلى 45 يوماً في عام 2020، وزادت أيضاً الرسوم المصرفية للتحويلات من 0,5 في المائة في عام 2017 إلى 10 في المائة في عام 2020.

(6) وفقاً لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، انخفض إنتاج النفط في الفترة بين كانون الثاني/يناير 2019 وكانون الثاني/يناير 2020 بنسبة 37 في المائة. وتستند أرقام إنتاج النفط الخام إلى مصادر ثانوية. ووفقاً للرد الذي قدمته حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على استبيان المفوضية السامية، كان هناك انخفاض بنسبة 50 في المائة في الإيرادات المتعلقة بصادراتها النفطية في الفترة بين عامي 2018 و2019.

(7) الأرقام المتعلقة بعام 2018 الصادرة عن البنك المركزي الفنزويلي (انظر [www.bcv.org.ve/estadisticas/comercio-exterior](http://www.bcv.org.ve/estadisticas/comercio-exterior))، (بالإسبانية).

(8) <http://cenda.org.ve/noticias.asp> (بالإسبانية).

(9) World Food Programme, Venezuela – Evaluación de Seguridad Alimentaria، كانون الثاني/يناير 2020. الصفحة 3.

(10) البيان السنوي للرئيس مادورو في الجمعية التأسيسية الوطنية، 14 كانون الثاني/يناير 2020. انظر [www.telesurtv.net/news/presidente-maduro-memoria-cuenta-venezuela--20200114-0011.html](http://www.telesurtv.net/news/presidente-maduro-memoria-cuenta-venezuela--20200114-0011.html) (بالإسبانية).

(11) معلومات قدمتها الحكومة إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

15- وفي 13 آذار/مارس 2020، أعلن الرئيس مادورو "حالة إنذار" بموجب مرسوم لمواجهة جائحة كوفيد-19، واعتمد تدابير مثل الحجر الصحي، وتعليق الأعمال غير الضرورية والأنشطة الأكاديمية، وتقييد حركة التنقل<sup>(12)</sup>. وطلبت الحكومة الدعم من الأمم المتحدة، وخصصت 46 مستشفى و573 مركزاً صحياً لإحالة حالات كوفيد-19، واعتمدت تدابير اقتصادية للتخفيف من آثار العزل الاجتماعي. ووفقاً للأرقام الرسمية، سجلت جمهورية فنزويلا البوليفارية بعضاً من أدنى أعداد الحالات المؤكدة في الأمريكتين نتيجة الحجر الصحي المبكر والتحديد الاستباقي للحالات الإيجابية وتنظيم حملات إعلامية<sup>(13)</sup>. وطلبت الحكومة أيضاً مساعدة الأمم المتحدة فيما يخص عودة أكثر من 50 210 مهاجرين متأثرين بالتدابير المعتمدة في البلدان المضيفة لمواجهة الجائحة<sup>(14)</sup>.

16- وظلت إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل النقل والكهرباء والمياه والصرف الصحي والغاز الطبيعي، وجودة هذه الخدمات في تراجع، مما يقوض الحق في مستوى معيشي لائق. وقد أبلغ أطباء وممرضون عن الظروف السيئة في المستشفيات العامة، بما في ذلك نقص الأدوية والإمدادات الطبية ونقص المياه وانقطاع التيار الكهربائي<sup>(15)</sup>. وأدت العوائق التي تفرضها العقوبات على استيراد الوقود والمخففات إلى تفاقم نقص الوقود، الأمر الذي أدى بدوره إلى تعطيل إنتاج الغذاء وتوزيعه، وقيد الوصول إلى خدمات النقل والخدمات الصحية، مما زاد من تعقيد عملية التصدي لكوفيد-19<sup>(16)</sup>.

17- ووفقاً للمنظمة غير الحكومية "المركز الفنزويلي للصراعات الاجتماعية"، سُجِّل ما مجموعه 10 026 احتجاجاً في جميع أنحاء جمهورية فنزويلا البوليفارية في الفترة من تموز/يوليه 2019 إلى أيار/مايو 2020<sup>(17)</sup>. ويرتبط حوالي 73 في المائة من هذه الاحتجاجات بتدني الأجور، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والتأخير في توزيع صناديق المساعدة الغذائية، ونقص الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية. ومنذ نيسان/أبريل 2020، لاحظت المفوضية السامية زيادة في عدد الاحتجاجات المتعلقة بنقص المياه وارتفاع أسعار المواد الغذائية وندرة الوقود. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، أدى 44 احتجاجاً من هذه الاحتجاجات إلى أعمال نهب. ووثقت المفوضية السامية مقتل رجل في سياق أعمال النهب في ولاية بوليفار في 23 نيسان/أبريل 2020، ونتيجة ذلك رفعت دعوى جنائية ضد أربعة من أفراد الشرطة البلدية بتهمة القتل والاستخدام غير القانوني لسلاح ناري. وفي 24 نيسان/أبريل، لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، أعلنت الحكومة أنها ستستلم عدداً من شركات المواد الغذائية لمدة 180 يوماً وستضع ضوابط على أسعار 27 مادة غذائية أساسية. وفي 4 أيار/مايو، جدد رئيس الجمهورية المرسوم الخاص بحالة الطوارئ الاقتصادية القائمة منذ أيار/مايو 2016<sup>(18)</sup>.

(12) جمهورية فنزويلا البوليفارية، المرسوم رقم 4,160، الذي يعلن حالة الإنذار لمواجهة حالة الطوارئ المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). انظر Extraordinary Official Gazette No. 6,519 (13 آذار/مارس 2020).

(13) حتى 29 حزيران/يونيه 2020، أكدت السلطات 5 530 حالة وسجلت 48 حالة وفاة. <https://covid19.patria.org>. [ve/estadisticas-venezuela.ve](https://estadisticas-venezuela.ve) (بالإسبانية).

(14) رد حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على استبيان المفوضية السامية.

(15) Médicos por la Salud, "Encuesta Nacional de Hospitales 2019". انظر [www.encuestanacional.dehospitales.com/](http://www.encuestanacional.dehospitales.com/) (بالإسبانية).

(16) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Venezuela: COVID-19 – Flash Update No. 3 (23 نيسان/أبريل 2020).

(17) أجريت الحسابات بالاستناد إلى التقارير التي قدمتها المنظمة. انظر [www.observatoriodeconflictos.org.ve/](http://www.observatoriodeconflictos.org.ve/) (بالإسبانية).

(18) Bolivarian Republic of Venezuela, Extraordinary Official Gazette, No. 6,534 (4 أيار/مايو 2020).

18- وأبلغت مجتمعات السكان الأصليين أيضاً عن نقص فرص الحصول على الرعاية الطبية. وبحول نقص الوقود دون وصول هؤلاء السكان إلى العلاج الطبي خارج مناطقهم المعزولة في كثير من الأحيان، ويزيد من التحديات التي يواجهونها فيما يخص الحصول على الغذاء. وأبلغت عدة مجموعات من هؤلاء السكان، بما فيها شعوب واراو، عن ندرة حادة في الغذاء، تفاقمت منذ تنفيذ التدابير المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وبات الحصول على مياه الشرب أيضاً مصدر قلق متزايد بالنسبة لهؤلاء السكان، بمن فيهم شعوب وايو. وقد نظمت شعوب وايو سبعة احتجاجات على تفاقم نقص المياه والغذاء والدواء منذ فرض التدابير المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وقوبلت ثلاثة من تلك الاحتجاجات بالاستخدام المفرط للقوة، بما في ذلك احتجاج في ولاية زوليا في 12 نيسان/أبريل، أصيبت فيه امرأة من السكان الأصليين برصاص.

19- وفي عام 2019، قدم مكتب الأمم المتحدة القطري في جمهورية فنزويلا البوليفارية، في إطار استجابته للحالة الإنسانية الخطيرة، المساعدة الإنسانية إلى أكثر من 2,4 مليوني شخص من أصل 7 ملايين شخص يعتبرون في حاجة إليها. وشملت هذه المساعدة الأدوية والمعدات الطبية؛ والمياه والصرف الصحي ودعم النظافة الصحية؛ ومجموعات مواد مدرسية؛ وتوزيع المواد الغذائية والقسائم النقدية ووسائل الدعم الزراعي<sup>(19)</sup>.

### ثالثاً- الحيز الديمقراطي والمدني

20- واصلت المفوضية السامية توثيق القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير، والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في المشاركة في الشؤون العامة، وهي قيود لا تزال تقيّد الحيز المدني والديمقراطي في الفترة التي تسبق العملية الانتخابية.

21- ومنذ 5 كانون الثاني/يناير 2020، منعت قوات الأمن مجموعة من البرلمانين المؤيدين لتجديد ولاية خوان غوايدو كرئيس للجمعية الوطنية من الوصول إلى الجمعية الوطنية، بطرق منها استخدام القوة. وحتى حزيران/يونيه 2020، كانت محكمة العدل العليا قد جردت 28 نائباً من المعارضة من حصانتهم البرلمانية. واحتُجز أربعة أشخاص ووضع شخص واحد قيد الإقامة الجبرية. وبالإضافة إلى ذلك، غادر 36 نائباً جمهورية فنزويلا البوليفارية أو اختبأوا، بسبب اتهام العديد منهم بالخيانة والتآمر والتحريض على العصيان والتمرد المدني والانتماء إلى عصابات إجرامية، وغيرها من التهم. واحتُجز ثلاثة من مساعدي السيد غوايدو وعمه وامرأة كانت لها صلة سابقة بأحد مساعديه. وفي 25 أيار/مايو، طلب المدعي العام إلى المحكمة العليا أن تحدد ما إذا كان يمكن اعتبار حزب الإرادة الشعبية السياسي منظمة إرهابية بموجب قانون مكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب. وفي 26 أيار/مايو، أقرّت المحكمة العليا انتخاب لويس بارا<sup>(20)</sup> رئيساً للجمعية الوطنية في 5 كانون الثاني/يناير 2020. وأعلنت، بالإضافة إلى ذلك، أن رئاسة السيد غوايدو كانت "في حالة ازدراء".

22- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت الحكومة بأن قوات الأمن وأجهزة الاستخبارات أحبطت عدة محاولات للعصيان والتمرد والهجوم على قواعد عسكرية، بما في ذلك توغل لأفراد سابقين في جيش البلد وفردين سابقين في جيش الولايات المتحدة في ولاية فارغاس في 3 و4 أيار/مايو 2020.

(19) [https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/venezuela\\_hrp\\_2020\\_es\\_vf.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/venezuela_hrp_2020_es_vf.pdf) (بالإسبانية).

(20) نائب من المعارضة انفصل عن أغلبية المعارضة.

23- وفي الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 31 أيار/مايو 2020، أفاد المرصد الفنزويلي للصراعات الاجتماعية، وهو منظمة غير حكومية، بوقوع 689 2 احتجاجاً للمطالبة بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(21)</sup>. وفي حين وثقت بعض القيود المفروضة على الحق في التجمع السلمي، فقد أظهر ضباط الأمن عموماً ضبط النفس، وفي معظم الحالات امتثلوا للقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالتعامل مع الحشود. ونفذت الحكومة برامج وأنشطة تدريبية لقوات الأمن عن استخدام القوة ومعايير حقوق الإنسان<sup>(22)</sup>.

24- ونشرت قوات الأمن أيضاً في سياق احتجاجات المعارضة والطلاب، حيث وردت تقارير عن تخويف المتظاهرين ومنعهم من الوصول إلى وجهتهم المقررة أو من التجمع قبل بدء الاحتجاج. وهذا ما حدث خلال الاحتجاجات الوطنية التي نظمها طلاب وأعضاء معارضون في 16 و 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وتشير التقارير إلى اعتقال أكثر من 20 شخصاً، من بينهم ستة مدافعين عن حقوق الإنسان كانوا يرصدون سير المظاهرات في ولاية كوخيديس. وفي ولاية لارا، احتجز خمسة أشخاص لمدة شهرين.

25- ووثقت المفوضية السامية أيضاً هجمات شنتها جماعات مدنية مسلحة موالية للحكومة (معروفة باسم "الجماعات المسلحة") ضد معارضين سياسيين ومتظاهرين وصحفيين. ولم تبذل قوات الأمن أي جهد لمنع هذه الهجمات. وفي 11 شباط/فبراير، هاجم مؤيدو الحكومة و"الجماعات المسلحة" المزعومة 12 صحفياً كانوا يغطون زيارة خوان غوايدو إلى مطار مايكيتيا الدولي. وفي 29 شباط/فبراير، هاجم أفراد من "الجماعات المسلحة" في ولاية لارا متظاهرين وصحفيين كانوا قد تجمعوا في حشد سياسي عقده السيد غوايدو. وكثيراً ما شوّه مسؤولون رفيعو المستوى سمعة الضحايا بعد الهجمات. وقام متعاطفون مزعمون مع الحكومة وموظفون عموميون بأعمال تخويف على وسائل التواصل الاجتماعي ضد بعض الصحفيين قبل مظاهرات المعارضة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وبعدها. ووردت أيضاً تقارير عن منع الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي عند اقتراب مواعيد الاحتجاجات الرئيسية.

26- وبالإضافة إلى محدودية إمكانية الوصول إلى البيانات العامة التي يعاني منها العاملون في وسائل الإعلام، والرقابة الذاتية التي يمارسونها في كثير من الحالات خوفاً من الانتقام، يظل هؤلاء ضحايا للتهديد والمضايقة (انظر الفقرة 42).

27- ولا تزال المنظمات غير الحكومية، ولا سيما تلك التي تنتقد الحكومة، تواجه عقبات في الاضطلاع بعملها. ولاحظت المفوضية السامية حدوث تأخيرات كبيرة في تسجيل المنظمات الجديدة أو في تحديث المعلومات القانونية الإلزامية بسبب طول عملية استعراض الوثائق. وأدلى مسؤولون رفيعو المستوى أيضاً ببيانات سلبية سعيًا إلى تشويه سمعة العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وكرروا تصريحاتهم بشأن خطط اعتماد قانون يجرم أنشطة المنظمات التي تتلقى أموالاً من الخارج.

28- وسجلت المفوضية السامية خمس عمليات إخلاء قسري لمقر النقابات في ولاية بوليفار وخمس غارات شنتها قوات الأمن على مقرات الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية ومكاتب وسائل الإعلام. واستمر أيضاً تهديد استقلالية الجامعات، ولا سيما المضايقات والإجراءات القضائية ضد بعض السلطات الجامعية<sup>(23)</sup>. وترحب المفوضية السامية بقرار محكمة العدل العليا الصادر في شباط/فبراير 2020 بتعليق التدبير الذي اتخذته في آب/أغسطس 2019، والذي هدد استقلالية

(21) أجريت الحسابات بالاستناد إلى التقارير التي قدمتها المنظمة. انظر [www.observatoriodeconflictos.org.ve/](http://www.observatoriodeconflictos.org.ve/) (بالإسبانية).

(22) رد حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على استبيان المفوضية السامية.

(23) Aula Abierta, "Informe preliminar: violaciones a la libertad académica, autonomía universitaria y otros derechos de los universitarios en Venezuela" (2019)



الجامعات، وتعرب المفوضية السامية عن أملها في أن يمهّد هذا القرار الطريق للتوصل إلى حل مستدام ومتفاوض عليه يتسق مع استقلالية الجامعات<sup>(24)</sup>.

29- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أعلنت الحكومة عن خطة أمنية وطنية جديدة تنطوي على استخدام الميليشيا البوليفارية من أجل "تأمين السلام" وعلى توزيع أكثر من 300 000 بندقية عليها. وفي 30 كانون الثاني/يناير 2020، اعتمدت الجمعية التأسيسية الوطنية قانوناً يدمج الميليشيا البوليفارية في القوات المسلحة البوليفارية الوطنية.

30- وقد صدر مرسوم "حالة الإنذار" في 13 آذار/مارس 2020 لمكافحة كوفيد-19 دون أن توافق عليه الجمعية الوطنية على النحو الذي ينص عليه الدستور. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت الحكومة قد مدّدت "حالة الإنذار" في ثلاث مناسبات، أي لمجموع 120 يوماً، متجاوزة بذلك الحد الأقصى البالغ 60 يوماً الذي يحدده الدستور<sup>(25)</sup>.

31- ولاحظت المفوضية السامية أن السلطات العسكرية وسلطات إنفاذ القانون والسلطات المحلية تنفذ "حالة الإنذار" وفقاً لتقديراتها. ولاحظت أيضاً مشاركة "الجماعات المسلحة" في إنفاذ تدابير الحجر في الأحياء الفقيرة، كما وثّقت القيود غير المبررة المفروضة على الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير، التي أدت إلى احتجاز قوات الأمن لمظاهرين وصحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان وزعماء سياسيين.

## رابعاً- نتائج التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الشخص في الحياة والحرية والسلامة

### ألف- الحق في الحياة

32- تنوه المفوضية السامية بالجهود التي بذلتها الدولة في الماضي لوضع سياسات أمنية تتسق مع القانون الدولي، والتي توجت بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح الشرطة في عام 2006. وكانت النتائج الرئيسية للجنة الوطنية لإصلاح الشرطة هي إعادة تنظيم قوات الشرطة المدنية بإعطائها طابعاً مدنياً، ووضع بروتوكولات بشأن استخدام القوة بما يتماشى مع المعايير الدولية، والتحري عن أفراد قوات الشرطة المسؤولين عن الانتهاكات، وإنشاء آليات للرقابة لضمان المساءلة.

33- وأفادت الحكومة بأنها تنفذ منذ عام 2013 استراتيجية أمنية تعرف باسم "كوادرناتيس دي لا باز" وتستند إلى نهج وقائي لخفارة المجتمعات المحلية. وفي عام 2018، أطلقت الحكومة مبادرة بعنوان "غران ميسيون كوادرانتيس دي باز" أدت إلى خفض معدل جرائم القتل حسبما أفادت به الحكومة<sup>(26)</sup>.

34- ووفقاً للإحصاءات التي قدمتها الحكومة، سُجلت 6 710 جريمة قتل في عام 2019. وسُجلت 1 363 جريمة قتل إضافية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2020. وأفادت الحكومة

(24) المحكمة العليا لجمهورية فنزويلا البوليفارية، القرار رقم 0047-2020، 27 شباط/فبراير 2020. وفي آب/أغسطس 2019، أمرت المحكمة العليا الجامعات العامة بإجراء انتخابات لتعيين السلطات الجامعية وفقاً لقواعد انتخابية جديدة وسمحت لوزارة التعليم بتعيين سلطات جديدة إن لم تنظم الجامعات الانتخابات في غضون ستة أشهر.

(25) المادة 338 من دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ والمادة 8 من القانون الأساسي بشأن الحالات الاستثنائية، الوارد في الجريدة الرسمية، العدد 37,621 (15 آب/أغسطس 2001).

(26) وفقاً لرد الحكومة على استبيان المفوضية السامية، انخفضت معدلات جرائم القتل من 56 حالة في كل 100 000 نسمة إلى 21 حالة في كل 100 000 نسمة بين عامي 2016 و2019. ووفقاً للمركز الفنزويلي المعني بالعنف، وهو منظمة غير حكومية، انخفضت معدلات القتل خلال الفترة نفسها من 91 حالة في كل 100 000 نسمة إلى 60 حالة في كل 100 000 نسمة (انظر <https://observatoriodeviolencia.org.ve/informes/informe-annual-de-violencia/> (بالإسبانية)).



بأن 41 فرداً من أفراد قوات الأمن لقوا حتفهم في سياق العمليات الأمنية في عام 2019. ولا تشمل هذه البيانات عمليات القتل في سياق العمليات الأمنية، التي توصف بأنها "مقاومة للسلطة".

35- واستناداً إلى تحليل المفوضية السامية لمصادر مفتوحة، قُتل ما مجموعه 1 324 شخصاً، من بينهم 9 نساء، في سياق العمليات الأمنية، في الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 أيار/مايو 2020. ويُزعم أن قوات العمل الخاصة مسؤولة عن 432 حالة وفاة؛ ومكتب التحقيقات العلمية والجنائية والشرعية مسؤول عن 366 حالة وفاة؛ والحرس الوطني البوليفاري عن 136 حالة وفاة؛ وقوات شرطة الدولة في زوليا مسؤولة عن 124 حالة وفاة. وسُجلت أعلى أعداد حالات الوفاة في زوليا (323) وأراغوا (148) وبوليفار (140) ولارا (121). وورد أن خمسة أفراد من قوات الأمن قتلوا وأصيب 16 آخرون في سياق هذه العمليات الأمنية.

36- ووثقت المفوضية السامية 38 حالة لشباب يُزعم أنهم قتلوا على أيدي قوات الأمن في الفترة ما بين أيار/مايو 2019 وأيار/مايو 2020، في ولايات أنزواتيغي وأراغوا وبوليفار وغواريكو ولارا وميراندا وسوكري وتاتشيرا وزوليا. وفي 23 حالة، حُددت قوات العمل الخاصة على أنها الجهة التي يدعى ارتكابها هذه الجرائم. وبالإضافة إلى ذلك، نُسبت سبع حالات إلى مكتب التحقيقات العلمية والجنائية والشرعية؛ وثلاث حالات إلى "الجماعات المسلحة"؛ وحالتان إلى الشرطة البوليفارية الوطنية؛ وحالة واحدة إلى مديرية التحقيقات الجنائية؛ وحالة واحدة إلى القيادة الوطنية لمكافحة الابتزاز والاختطاف التابعة للحرس الوطني البوليفاري. وعلاوة على ذلك، حدثت حالة وفاة واحدة أثناء الاحتجاز، ويُزعم أن الحرس الوطني البوليفاري ارتكبها. ويشبه النمط الذي حُدِد في هذه الحالات النمط الذي وصفته المفوضية السامية في تقريرها في تموز/يوليه 2019 إلى مجلس حقوق الإنسان<sup>(27)</sup>.

37- وكان جميع ضحايا عمليات القتل التي وثقتها المفوضية السامية من الشباب، ومعظمهم دون سن الثلاثين، ينتمون إلى أسر منخفضة الدخل ويعيشون في الأحياء المحرومة التي تتصف بارتفاع معدلات الجريمة. وكان لبعض الضحايا سوابق جنائية، بينما لم يكن لآخرين أي منها ويُزعم أنهم كانوا مستهدفين بغية الانتقام منهم لأغراض شخصية أو بسبب خطأ في تحديد الهوية.

38- وأفادت الحكومة بتوجيه تم القتل إلى ما مجموعه 731 فرداً من أفراد قوات الأمن في الفترة الممتدة من عام 2017 إلى الربع الأول من عام 2020. ومن بينهم، 492 شخصاً أُتهموا، و436 شخصاً سلبت حريتهم، و117 آخرين أُدينوا بتهمة القتل<sup>(28)</sup>. وفي الفترة نفسها، شرع مكتب المدعي العام في إجراء 4 890 تحقيقاً في عمليات قتل في سياق العمليات الأمنية. وفي آذار/مارس 2020، كان ما مجموعه 4 861 من التحقيقات في المرحلة الأولية و15 في المرحلة الثانية و13 في مرحلة المحاكمة. وفي حالة واحدة أُدين مرتكب الجريمة بتهمة القتل<sup>(29)</sup>.

39- وقدمت المفوضية السامية إلى مديرية حماية حقوق الإنسان التابعة لمكتب المدعي العام قائمة تشمل 28 جريمة قتل يُدعى أنها ارتكبت في سياق العمليات الأمنية التي جرت بين أيار/مايو 2016 وتشيرين الثاني/نوفمبر 2019. ووفقاً لمكتب المدعي العام، لا تزال جميع القضايا قيد التحقيق، في انتظار تلقي معلومات - على سبيل المثال نتيجة تشريح الجثث، ومقارنة المذنوبات، والسجل العدلي للضحية - من هيئات التحقيق، ولا سيما من مكتب التحقيقات العلمية والجنائية والشرعية. وأفيد بأنه تمت مقابلة شهود في حالة واحدة.

(27) A/HRC/41/18، الفقرات 47-52.

(28) رد الحكومة على استبيان المفوضية السامية.

(29) المرجع نفسه. لم تلق المفوضية السامية بيانات مصنفة عن الفترة المشمولة بالتقرير.

## باء - الحق في الحرية

40- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية السامية القيود المفروضة على حق المتظاهرين والعاملين في وسائل الإعلام وفي القطاع الصحي في الحرية، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19. ووثقت أيضاً انتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة في قضايا أشخاص متهمين بارتكاب جرائم مثل الخيانة أو التمرد أو التحريض العلني أو التآمر أو محاولة الاغتيال أو الإرهاب أو تمويل الإرهاب.

41- وفي سياق الاحتجاجات المتعلقة بالخدمات العامة، وثقت المفوضية السامية احتجاز 17 متظاهراً في جميع أنحاء البلد، بمن فيهم الأطفال وكبار السن. ووثقت أيضاً ثلاث حالات تعذيب واعتداء جنسي على متظاهرين اعتقلهم أفراد من قوات الأمن في ولاية لارا في 20 أيار/مايو.

42- ووقع أربعة عاملين في وسائل الإعلام ضحايا للاعتقال التعسفي من قبل قوات الأمن، واتخذ قاضٍ تدابير وقائية بحق سبعة أشخاص عاملين في وسائل الإعلام أثناء انتظارهم للمحاكمة. وأفاد كثيرون بأنهم يواجهون صعوبات إضافية تصل إلى فقدان العمل وإغلاق الحسابات المصرفية. وقد اختبأ أربعة صحفيين خوفاً من الاحتجاز. ووثقت المفوضية السامية ثماني حالات لتخويف قوات الأمن والسلطات المحلية والهيئات المسلحة الصحفيين أو منعهم من تغطية الأزمة الصحية، فضلاً عن اعتقالها ستة صحفيين وعاملين في وسائل الإعلام أثناء تغطيتهم لحالات كوفيد-19. ووجهت تهم إلى ثلاثة منهم بموجب التشريعات المناهضة لخطاب الكراهية.

43- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية السامية أيضاً الاعتقال التعسفي لثلاثة مهنين صحيين بسبب تنديدهم بنقص المعدات الأساسية أو تقديمهم معلومات عن كوفيد-19 أو انتقادهم لتصدي الحكومة للجائحة. ووثقت المفوضية السامية احتجاز الحرس الوطني البوليفاري لفترة وجيزة مدافعاً عن حقوق الإنسان كان يساعد أفراداً يحتجون في ولاية لارا.

44- ووثقت المفوضية السامية أيضاً 110 حالات لأشخاص، بمن فيهم ثلاث نساء، كانوا قيد الملاحقة الجنائية، ووجهت إليهم تهم بارتكاب جرائم مثل الخيانة أو التمرد أو التحريض العلني أو التآمر أو محاولة اغتيال الرئيس أو الإرهاب أو تمويل الإرهاب. وكانوا 63 فرداً من الجيش و47 مدنياً. ومن بين هؤلاء، أحيل 60 فرداً إلى القضاء المدني، ومثل 48 فرداً أمام محاكم مختصة معنية بالإرهاب؛ وخضع 50 فرداً، بمن فيهم 12 مدنياً، لاختصاص القضاء العسكري.

45- واستناداً إلى تحليل لهذه الحالات، وجدت المفوضية السامية أن أوامر التوقيف القضائية لم تكن تُقدم بصورة روتينية وقت الاعتقال ولم يُبلغ الأفراد بأسباب اعتقالهم. وفي حالات عديدة، صدرت أوامر اعتقال بأثر رجعي، بما في ذلك تواريخ إصدار معدلة، ودوهمت المنازل من دون أوامر قضائية. وقام أعضاء من المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس ودائرة الاستخبارات الوطنية البوليفارية بمعظم عمليات الاعتقال. غير أن قوات أمنية أخرى، مثل قوات العمل الخاصة والحرس الوطني البوليفاري، تشارك في هذه الاعتقالات على نحو متزايد.

46- وتعرض جميع الأفراد تقريباً الذين احتجزتهم المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس ووثقت المفوضية السامية حالاتهم لاختفاء قسري لفترات قصيرة بعد اعتقالهم وقبل عرضهم على أحد القضاة. ولم تؤكد السلطات مكان وجود هؤلاء الأشخاص لأقاربهم أو محاميهم لفترات عادة ما تتراوح بين 7 أيام و40 يوماً، الأمر الذي أثار قلقاً بشأن تزايد مخاطر التعذيب وسوء المعاملة.

47- ووثقت المفوضية السامية أن الوصول إلى الأفراد المحتجزين في مراكز الاحتجاز التابعة للمديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس أو دائرة الاستخبارات الوطنية البوليفارية أمر ينطوي

على تحديات خاصة. فعندما يُمنح المحامون إمكانية الاتصال بموكليهم، لا يُسمح لهم بالحصول على الوقت الكافي أو الحفاظ على سرية الاتصال. ورفضت المحاكم مراراً وتكراراً ملفات قانونية يقدمها محامو الدفاع في جلسات الاستماع الرئيسية للطعن في الاختصاص القضائي أو في شهادات أو غيرها من الأدلة دون أن تعلق رفضها تعليلاً واضحاً أو أن تقدم تفسيراً. وفي 14 حالة وثقتها المفوضية السامية، لم يتمكن المحامون من الاطلاع على ملفات قضايا موكليهم، وفي حالات عديدة، لم يُمنحوا إمكانية الاطلاع عليها إلا قبيل جلسة الاستماع. وعموماً لا تتضمن ملفات القضايا سوى أدلة قليلة جداً وتفتقر إلى معظم الوثائق القانونية الأساسية، مثل لائحة الاتهام. وفي كثير من الحالات، كان دليل التجريم الوحيد في الملف هو تقرير الوكالة التي أجرت التحقيق والاعتقال. وفي بعض الحالات، ولا سيما تلك المتعلقة بأعمال إرهابية مزعومة، أفيد بأن المدعين العامين لم يسمحوا للمحامين بالاطلاع على الملفات، محتجين بسرية التحقيق.

48- وفي جميع الحالات الموثقة البالغ عددها 110 حالات، حدثت تأخيرات لا مبرر لها في كل مراحل الإجراءات القضائية. ووفقاً لقانون الإجراءات الجنائية، ينبغي أن ينهي الادعاء التحقيق بعد جلسة الاستماع، وأن يُتهم الشخص رسمياً في غضون 45 يوماً حتى يتسنى عقد الجلسة الأولى من دون تأخير. غير أن جلسات الاستماع القضائية في جميع مراحل الإجراءات كانت تُعَلَّق أو تُؤجل باستمرار لأسباب متعددة، منها غياب القضاة أو المدعين العامين، أو عدم نقل المحتجز إلى المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت المفوضية السامية أن من بين الحالات الموثقة البالغ عددها 110 حالة، بقي 41 شخصاً في الاحتجاز السابق للمحاكمة لمدة تعدت سنتين، مما أثار قلقاً بشأن الامتثال للمعايير الدولية التي تحظر الاحتجاز التعسفي.

49- وبعد جلسة الاستماع، ظل الأفراد المتهمون بجرائم تتعلق بالخيانة أو التمرد أو التآمر في مقر المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس، وأودع بعضهم رهن الاحتجاز مع منع الاتصال لمدة تصل إلى 40 يوماً. وحتى وقت صياغة هذا التقرير، لم تكن السلطات قد أبلغت رسمياً عن مكان احتجاز النائب البرلماني المعارض خيلبر كارو، الذي اعتقل في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019. وأودع ما لا يقل عن 33 عسكرياً ومدنياً، اعتقلوا في الفترة الممتدة بين 20 نيسان/أبريل و31 أيار/مايو 2020 وأفيد بأنهم شاركوا في عملية "جديدون" التي وقعت في 3 و4 أيار/مايو، رهن الاحتجاز مع منع الاتصال سواء في مقر دائرة الاستخبارات الوطنية البوليفارية أو في مقر المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس في كراكاس.

50- ووثقت المفوضية السامية حالات أفراد مستفيدين من تدابير وقائية اعتقلتهم أجهزة الاستخبارات مرة أخرى دون أن تُلغي إحدى المحاكم هذه التدابير. وحددت المفوضية السامية أيضاً ثلاث حالات لأفراد محتجزين بالرغم من قضاء مدة عقوبتهم. ومن الواضح أن الاحتجاز الذي يتجاوز مدة العقوبة بالرغم من صدور أمر قضائي هو احتجاز تعسفي وغير قانوني بموجب القانون الدولي<sup>(30)</sup>.

51- ووجدت المفوضية السامية أنه خلال الفترة التي يشملها التقرير قد أُفرج عن بعض الأشخاص بصورة مشروطة مع تدابير وقائية أمر بها في مرحلة ما قبل المحاكمة، مثل المثلث أسبوعياً أمام السلطات. ويحظر عليهم أيضاً مغادرة البلد أو التعليق علناً على قضاياهم أو المشاركة في أنشطة سياسية. وفرضت السلطات هذه التدابير منذ شهور أو سنوات بسبب التأخير في الإجراءات القضائية. وفي حالة الصحفيين، يمكن أن تؤثر هذه القيود بشكل كبير في قدرتهم على العمل، كما يتضح من حالة لويس كارلوس دياز، الذي احتُجز في 11 آذار/مارس 2019 بتهمة التحريض العلني وأُطلق سراحه بتدابير

(30) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35 (2014) بشأن حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه، الفقرة 11.

وقائية في اليوم التالي. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن جلسته الأولى قد عقدت بعد ولم يتمكن من مغادرة البلد أو التعليق على قضيته علناً، مما أثر في حياته المهنية والشخصية تأثيراً شديداً.

## جيم- الحق في السلامة البدنية والمعنوية

### 1- التعذيب وسوء المعاملة

52- تلقت المفوضية السامية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ادعاءات بشأن التعذيب وسوء المعاملة. ولاحظت المفوضية السامية أن أجهزة الاستخبارات تستجوب الأفراد مسلوبي الحرية عقب اعتقالهم، إما في مقر المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس أو في أماكن غير رسمية أو غير معروفة. وخلال هذه الفترة من الزمن، يتعرض الضحايا لسوء المعاملة، وللتعذيب في بعض الحالات حسبما جاء في التقارير. ووفقاً لروايات جمعتها المفوضية السامية ترمي هذه الأفعال إلى تخويف المحتجزين ومعايبتهم، أو انتزاع اعترافات منهم أو تجريم آخرين من خلال أشربة فيديو أو بيانات مكتوبة. ومن الشائع ورود تقارير تفيد بتعذيب عسكريين أو عسكريين سابقين جسدياً ونفسياً، في حين أن الأفراد البارزين، مثل أعضاء البرلمان، لم يبلغوا عن أي اعتداء بدني.

53- ووفقاً للحكومة، أجرى المدعي العام، بحلول أيار/مايو 2020، 361 تحقيقاً في حالات التعذيب و9 951 تحقيقاً في حالات سوء المعاملة. وأسفرت التحقيقات عن توجيه تهم إلى 517 موظفاً حكومياً، وإدانة 401 منهم، وسلب حرية 167 منهم وإدانة 26 شخصاً بالتعذيب وسوء المعاملة<sup>(31)</sup>.

### 2- ظروف الاحتجاز

54- أجرت المفوضية السامية 13 زيارة إلى 11 مركزاً من مراكز السجن، تدير وزارة خدمات السجون عشرة منها ووزارة الدفاع مركزاً واحداً. وقابلت 134 محتجزاً خلال الزيارات. وتقر المفوضية السامية بالتعاون الإيجابي مع السلطات التي منحتها إمكانية الوصول إلى هذه المراكز.

55- وأفادت وزارة خدمات السجون بأنها خفضت مستوى العنف في نظام السجون عن طريق الاستثمار في الهياكل الأساسية والأمن، وبالسيطرة على جميع مراكز النساء والمراهقين وعلى 98 في المائة من مراكز الرجال، من خلال نظام جديد للسجون. ونفذت الوزارة أيضاً برامج لتوفير التعليم الابتدائي والثانوي (ميسونيس روينسون وريباس)، ولدعم أسر السجناء ومحيطهم الاجتماعي من خلال تقديم مساهمات اجتماعية للأسر (خطة تشامبا)، ومعالجة التأخيرات القضائية عند منح السجناء إعانات، وذلك من خلال تقديم تدابير بديلة لقضاء العقوبة (خطة كايابا).

56- وأفادت الوزارة بأنها توزع الأغذية كل شهر على 41 مركزاً من مراكز السجون، ما يعني أنها تصل إلى 39 723 سجيناً (37 482 رجلاً و2 241 امرأة). وفي حين أنها أبلغت عن توفير ثلاث وجبات يومياً للسجناء، فقد لاحظت المفوضية السامية أن إمكانية الحصول على الغذاء تقتصر على المراكز التي زارتها. وأبلغت الوزارة عن 1 328 حالة سوء تغذية في صفوف السجناء في عام 2019<sup>(32)</sup>. ولاحظت المفوضية السامية أيضاً أن الحصول على المياه في المراكز محدود وأن نظام الصرف الصحي هش. ودفعت الوزارة بأن الصعوبات المتصلة بالصحة والمياه النظيفة وغيرها من الأمور تتعلق بأثر العقوبات.

(31) رد حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على استبيان المفوضية السامية.

(32) المرجع نفسه.

57- وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الوزارة لتوسيع المرافق الصحية في مراكز الاحتجاز، يظل الحصول على الرعاية الصحية غير كاف، إذ لا يوجد سوى مركزين فيهما أطباء دائمون، بينما تعتمد باقي المراكز بصورة رئيسية على الممرضات. ويوجد نقص في الأدوية والعلاجات والمركبات التي تنقل الحالات الطارئة إلى المستشفيات. ونفذت الوزارة برامج بغية توفير العلاج للمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة، وأفادت بأن سوء التغذية وارتفاع ضغط الدم والسل من الأمراض الرئيسية. وجمعت المفوضية السامية أيضاً ادعاءات بشأن وجود حالات الجرب.

58- واعتبرت المفوضية السامية أن التأخير في الإجراءات القضائية هو أحد التحديات الرئيسية. وكانت أسباب التأخير في الإجراءات متعددة ومنها، على وجه الخصوص، الافتقار إلى وسائل النقل لأخذ المحتجزين إلى المحاكم، وعدم إصدار وتلقي أوامر النقل من المحاكم في الوقت المناسب، وعدم وجود أطراف في جلسات الاستماع. ولوحظ أيضاً عدم حصول بعض المحتجزين الأجانب على خدمات الترجمة الشفوية وصعوبة حصول محامي المساعدة القضائية على المشورة القانونية المناسبة، مما أفضى في كثير من الأحيان إلى اعتراف السجناء بالذنب من أجل تجنب الإجراءات المطولة.

59- وأفادت الوزارة بأن 62 في المائة (24 577) من المحتجزين قد صدرت بحقهم لوائح اتهام وأن 38 في المائة منهم (15 146) قد أدينوا<sup>(33)</sup>. ووثقت المفوضية السامية حالات لسجناء استوفوا المعايير للاستفادة من التدابير البديلة للاحتجاز، بمن فيهم سجناء تجاوزوا السبعين من العمر أو استوفوا شروط الإفراج المشروط لأسباب صحية ولكنهم ظلوا رهن الاحتجاز بسبب عدم استجابة النظام القضائي لطلبات منح الاستحقاقات. ولمعالجة هذه التأخيرات في النظام القضائي، أفادت الوزارة بأنه أُخذ ما مجموعه 378 143 إجراء لتقديم المشورة القانونية في عام 2019 عن طريق خطة كايايا. وبالإضافة إلى ذلك، مُنح ما مجموعه 4 320 تدبيراً بديلاً عن قضاء العقوبة في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2019 إلى 31 أيار/مايو 2020. ولمواجهة جائحة كوفيد-19، منحت الوزارة أكثر من 800 إجراء بديل للاحتجاز من أجل ضمان أمن المحتجزين وصحتهم.

60- وكشفت المفوضية السامية عن وجود تحديات إضافية تتعلق بالتمييز الذي تواجهه النساء المحتجزات، بما في ذلك زيادة القيود المفروضة على فرص الزيارات الأسرية، وتقييد الحصول على خدمات الصرف الصحي اللازمة لتلبية احتياجاتهن من النظافة الصحية المراعية للخصائص الجنسانية وخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية؛ والتقليل من الأنشطة الترويحية، والتقليل من الأنشطة التدريبية ومن تنوعها.

61- ووثقت المفوضية السامية أعمال شغب وقعت في مركز احتجاز سييللو في غواناري، بعاصمة ولاية بورتوغيسا، في 1 أيار/مايو، قُتل خلالها 47 محتجزاً وجرح 69 آخرين. وأجرى مكتب المدعي العام تحقيقاً فورياً في عمليات القتل. وفي 13 أيار/مايو، اتهم مكتب المدعي العام خمسة من أفراد الحرس الوطني البوليفاري بارتكاب جرائم القتل العمد والتعسف في استعمال السلطة. واتهم أيضاً أربعة محتجزين، كانوا يمارسون المراقبة الداخلية في السجن، بالقتل العمد والاتجار بالأسلحة، كما اتهم مدير مركز الاحتجاز بالتواطؤ في إدخال الأسلحة. ونقلت وزارة خدمات السجون جميع المحتجزين الباقين على قيد الحياة إلى مراكز أخرى وأعلنت أنها استعادت السيطرة على المركز. وفي 30 أيار/مايو، ظل حوالي 30 محتجزاً مصابين بجروح خطيرة ينتظرون إجراء عمليات جراحية ريثما تُسلم المعدات والمواد الصحية إلى المستشفى المحلي<sup>(34)</sup>.

(33) المرجع نفسه.

(34) [http://unaventanaalalibertad.org/alertas/portuguesa-30-sobrevivientes-de-la-masacre-del-cepella-](http://unaventanaalalibertad.org/alertas/portuguesa-30-sobrevivientes-de-la-masacre-del-cepella-padecen-sin-tratamientos-ni-cirugias/)

[padecen-sin-tratamientos-ni-cirugias/](http://unaventanaalalibertad.org/alertas/portuguesa-30-sobrevivientes-de-la-masacre-del-cepella-padecen-sin-tratamientos-ni-cirugias/) (بالإسبانية).

62- وتأسف المفوضية السامية لعدم تمكنها من الوصول إلى مراكز الاحتجاز الاحتياطي التي تديرها وزارة الداخلية وحكومات الولايات وشرطة البلديات. بيد أنها تلقت معلومات عن الاكتظاظ، إذ يزيد متوسط عدد السجناء في مراكز الاحتجاز هذه على 315 في المائة من طاقتها الاستيعابية القصوى على مستوى البلد برمته. وتلقت المفوضية السامية أيضاً معلومات عن وجود مستويات عالية من أعمال العنف وقلة إمكانية الحصول على الغذاء والماء والرعاية الصحية<sup>(35)</sup>.

63- وفي سجن تديره وزارة الدفاع خاص بالأفراد العسكريين، لاحظت المفوضية السامية وجود محتجزين مدنيين، وحالات تأخير قضائية غير مبررة، وعدم وجود مرافق كافية للنساء المحتجزات، واستخدام زنانات ذات ظروف صحية غير ملائمة. وتلقت المفوضية السامية معلومات عن الاستخدام المفرط للقوة أثناء عمليات التفتيش التي تجريها المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس. وأفاد القضاء العسكري بأنه، في سياق جائحة كوفيد-19، مُنح 72 تديراً بدلاً عن سلب الحرية لمحتجزين في سجون عسكرية كانوا قد أدينوا بارتكاب جرائم بسيطة.

64- وتلقت المفوضية السامية ادعاءات عديدة بشأن ظروف احتجاز غير ملائمة في مقر المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس ودائرة الاستخبارات الوطنية البوليفارية، وتعدّر على المفوضية السامية الوصول إلى أي من هذين المرفقين. وهذان المرفقان ليسا من مراكز الاحتجاز الرسمية ويفتقران إلى الحد الأدنى من المتطلبات، بما في ذلك توفير المساحة الكافية للمحتجزين من أجل ضمان حقوقهم. وقد أعيد تصميم مرافق المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس، التي بنيت أصلاً لتكون مكاتب، بغرض زيادة طاقة استيعابها للمحتجزين في القبو.

65- ووثقت المفوضية السامية، في مباني المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس في بولييتا في كراكاس، أن معظم الأفراد كانوا محتجزين في غرف مكتظة تفتقر إلى مرافق الصرف الصحي الملائمة. وتفيد التقارير بأن الأعضاء كانت تُترك على مدار 24 ساعة في اليوم وأن تكييف الهواء كان يُستخدم بشكل مفرط لخلق ظروف غير مريحة. ولا يتمكن المحتجزون من مغادرة زناناتهم أثناء النهار، كما أن فرص قضاء بعض الوقت في المساحات المفتوحة كانت مقيدة بشدة.

66- ووثقت المفوضية السامية أن بعض المحتجزين حُبسوا لفترات طويلة في زنانات صغيرة دون أية تهوية في عزلة تامة وظلام دامس وكانوا مكبلين الأيدي في معظم الأحيان، وذلك أثناء فترة الاحتجاز الأولية في المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس في بولييتا وأثناء فترة خمسة وأربعين يوماً من التحقيق الأولي.

67- وتقدم النساء من أفراد الأسر معظم الحاجات الأساسية مثل الماء والغذاء والأدوية عن طريق السلطات، ويساورهن القلق بشأن ما إذا كانت هذه الحاجات تُسلم فعلياً إلى المحتجزين. ونادراً ما تلقى المحتجزون العلاج الطبي الملائم، وفي عدد من الحالات التي أوصى فيها الطبيب بتقديم المساعدة الطبية، لم يتابع مسؤولو المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس هذه الحالات. وأفادت النساء المحتجزات بأنهن يجلسن في زنانات مكتظة ولا يحصلن بانتظام على منتجات النظافة الصحية الخاصة بالطمث. وعقب تعليق الزيارات أثناء جائحة كوفيد-19، وثقت المفوضية السامية تحديات أخرى يواجهها أفراد الأسر في تيسير حصول المحتجزين على الغذاء والأدوية والتواصل معهم.

(35) <http://unaventanaalalibertad.org/wp-content/uploads/2020/08/Informe-I-Semestre-2020-VERSION-FINAL.pdf> (بالإسبانية).



68- وقد وثّقت المفوضية السامية أن أحد أساليب العقاب الشائعة التي تستخدمها سلطات المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس ضد المحتجزين هي تقصير مدة زيارات الأقارب الأسبوعية أو إلغاؤها دون إشعار. وفي بعض الحالات، ألغيت الزيارات لشهور بإلغائها في كل مرة. وعادة ما يوضع الجدول الزمني للزيارات على نحو تعسفي. وتخضع الزيارات التي تُجرى مع الأقارب والمحامين للمراقبة بواسطة الكاميرات أو رجال الأمن.

69- ولاحظت المفوضية السامية أن المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس تظل تسيطر فعلياً على المحتجزين الذين تعتقلهم، حتى بعد نقلهم إلى السجون العسكرية. وعادة ما تواصل المديرية اتخاذ القرارات التي تؤثر في عمليات نقل وتفتيش هؤلاء المحتجزين دون أية آلية للتدقيق أو الرقابة.

## خامساً- التعاون والمساعدة التقنية

70- في أعقاب الزيارة الرسمية الأولى التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية في الفترة من 19 إلى 21 حزيران/يونيه 2019، وافقت الحكومة على استمرار وجود اثنين من موظفي حقوق الإنسان في البلد لتقديم المساعدة التقنية. وفي 20 أيلول/سبتمبر 2019، وقعت المفوضية السامية ووزير الخارجية رسالة تفاهم تحدد معايير التعاون لمدة سنة قابلة للتجديد.

71- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، اتفقت المفوضية السامية وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على خطة عمل لتطوير مجالات التعاون التقني التسعة التي أُرِزت في رسالة التفاهم. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أنشأت الحكومة لجنة تنسيق مشتركة بين المؤسسات لمتابعة تنفيذ خطة العمل. ويشترك في هذه اللجنة المفوضية السامية و 21 ممثلاً عن عشر مؤسسات حكومية هي: مكتب نائب الرئيس، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة خدمات السجون، ووزارة الدفاع، ومكتب المدعي العام، ومكتب الدفاع العام، ومحكمة العدل العليا، والقضاء العسكري، ومكتب أمين المظالم. واجتمعت لجنة التنسيق 10 مرات، حيث أجرت مناقشات موضوعية حول مجالات رئيسية للتعاون والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، وزادت من المشاركة البناءة للسلطات.

72- ونظمت المفوضية السامية حلقتي عمل تدريبيتين لمسؤولي الدولة من أجل توجيه عملية اعتماد منهجية شاملة وتشاركية لوضع الخطة الوطنية الثانية لحقوق الإنسان وإنشاء آلية وطنية لتقديم التقارير ومتابعة توصيات آليات حقوق الإنسان الدولية. وستقدم المفوضية السامية في وقت لاحق المشورة التقنية فيما يخص مقترحات الدولة بشأن خريطة الطريق الرامية إلى إنشاء آلية وطنية وبشأن المنهجية المتعلقة باعتماد خطة العمل لحقوق الإنسان. ونظمت أيضاً المفوضية السامية حلقة عمل لمسؤولي الدولة بشأن آلية الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، ويسرت إجراء حوارات مع الفريق العامل المعني بمحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

73- وأجرت المفوضية السامية بعثات إلى ماراكيبو في ولاية زوليا، ومدينة بوليفار ومدينة غوايانا في ولاية بوليفار، وباركيسيميتو في ولاية لارا. وتعرب المفوضية السامية عن امتنانها للحكومة على تيسيرها هذه الزيارات.

74- ووافقت جمهورية فنزويلا البوليفارية على زيارة المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان. ولا يزال موعد الزيارة معلقاً نتيجة القيود المفروضة المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وكرر البلد دعوته أيضاً إلى المقرر الخاص المعني بالحقوق في التنمية الذي لن يتمكن



من تلبية طلب الزيارة في عام 2020 نتيجة لهذه الجائحة. وقد أعرب البلد عن التزامه بدعوة مكلف ثالث من المكلفين بولايات في عام 2020.

75- واستمرت المفوضية السامية أيضاً في تقديم المساعدة التقنية لتعزيز نظام العدالة، عن طريق تقديم المشورة التقنية لإدراج بروتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة (2016) ودليل التفصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بروتوكول اسطنبول) في التحقيقات الوطنية في عمليات القتل التي يشتهب في أنها خارج نطاق القانون وفي ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة. وقدمت المفوضية السامية المساعدة التقنية إلى مكتب أمين المظالم، عن طريق تنظيم سلسلة من الأنشطة التدريبية لتقييم احتياجاته المتعلقة ببناء القدرات والمنهجيات، والشروع في تقييم اللجنة الوطنية لمنع التعذيب من أجل تعزيز قدراتها على منع حالات التعذيب بفعالية. وتقدم المفوضية السامية المساعدة التقنية أيضاً بغرض تحديد العوامل التي تؤثر في حالة مراكز الاحتجاز الوقائي؛ وتقييم أثر العقوبات في حقوق الإنسان؛ وتحديث بروتوكولات قوات الشرطة بشأن استخدام القوة.

76- وأثر تفشي جائحة "كوفيد-19" و"حالة الإنذار" المعلنة في 13 آذار/مارس في تنفيذ التعاون التقني. وفي 12 أيار/مايو، وافقت لجنة التنسيق على إبقاء الأولوية لسلسلة من الأنشطة المتعلقة بالمساعدة التقنية في سياق القيود المفروضة وأكدت من جديد التزامها بالاضطلاع بمهامها المتعلقة بمعظم مجالات التعاون التقني بحلول نهاية أيلول/سبتمبر 2020. وتشمل هذه المجالات بناء قدرات موظفي نظام العدالة وإنفاذ القانون، وتحديث إجراءات التشغيل الموحدة لإنفاذ القانون على نحو يراعي حقوق الإنسان.

77- وتناولت لجنة التنسيق أيضاً قضايا الأشخاص مسلوبو الحرية التي قدمتها المفوضية السامية. ومنذ حزيران/يونيه 2019، أحالت المفوضية السامية 244 قضية فردية موثقة (230 رجلاً و14 امرأة) تطلبت حلولاً عاجلة بسبب أوضاع صحية و/أو تأخر الإجراءات القضائية و/أو عدم تنفيذ أوامر الإفراج القضائي و/أو استمرار الاحتجاز رغم انقضاء مدة العقوبة. وقدمت لجنة التنسيق معلومات عن الوضع القضائي للقضايا وعن التدابير المتخذة لمعالجة الشواغل المتعلقة بالقضايا الإنسانية وقضايا السجناء والأمور القضائية فيما يتعلق بأكثر من 102 قضية.

78- ومنذ أيلول/سبتمبر 2019، وفي سياق الحوار الوطني الذي استهلته الحكومة مع أحزاب المعارضة الذين يمثلون الأقلية، ومن خلال إحالة القضايا من لجنة الحقيقة والعدالة والسلام والاهتمام بضحايا العنف السياسي، أمر القضاء بالإفراج المشروط عن 42 فرداً (36 رجلاً و6 نساء). وبالإضافة إلى ذلك، أُطلق سراح ما مجموعه 24 فرداً بشروط في أيار/مايو 2020 من مقر المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس في بوليتا ومقر جهاز الاستخبارات الوطني البوليفاري في إيكويدي. وجاء ذلك عقب الإفراج عن 62 شخصاً وفقاً للالتزامات المتعهد بها في أعقاب زيارة المفوضية السامية إلى البلد، وشمل حالات اعتبرها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي حالات تعسفية.

## سادساً - استنتاجات

79- ترحب المفوضية السامية بزيادة التعاون مع السلطات لتعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها من خلال وجودها في البلد. وترحب المفوضية السامية أيضاً بالجهود التي تبذلها الحكومة لزيادة مشاركتها في الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما نظام الإجراءات الخاصة، ومن خلال إنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة. وتمثل زيادة إمكانية وصول المفوضية السامية إلى مراكز الاحتجاز

والمحتجزين وتوطيد الآلية المنشأة لإحالة الحالات الفردية إلى السلطات أدوات حماية رئيسية يمكن أن تكون بمثابة عوامل محفزة للإصلاحات اللازمة لضمان احترام حقوق الإنسان.

80- ولم تكن الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة تنشيط الاقتصاد وزيادة الأجور والإبقاء على تغطية البرامج الاجتماعية كافية لضمان الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، ولا سيما بالنسبة لأكثر شرائح المجتمع ضعفاً. ويتأثر تمتع ملايين الفنزويليين بالحقوق في مستوى معيشي لائق يومياً بسبب انخفاض الأجور وارتفاع أسعار المواد الغذائية ومحدودية إمكانية الحصول على الرعاية الصحية واستمرار أوجه النقص في الخدمات العامة، التي تفاقمت في سياق جائحة "كوفيد-19" ونقص الوقود. وأدت العقوبات الاقتصادية القطاعية وما يتصل بذلك من الإفراط في الامتثال من جانب القطاع المالي إلى تفاقم هذه الحالة، بسبب منها التخفيض الكبير لإيرادات الدولة التي كان يمكن تخصيصها لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

81- وواصلت المفوضية السامية توثيق القيود المفروضة على الحيز المدني والديمقراطي، بما في ذلك في إطار "حالة الإنذار" التي فرضت لمواجهة جائحة "كوفيد-19". وفي سياق التوتر السياسي المتزايد، لا تزال المفوضية السامية قلقة إزاء الإجراءات الجنائية التي تتخذ ضد المواطنين الذين يحتجون على انعدام إمكانية الحصول على الخدمات العامة، وكذلك ضد البرلمانيين وقادة المعارضة والصحفيين والموظفين الصحيين وقادة النقابات. ولا يزال الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين ينتقدون الحكومة يواجهون التخويف والتشهير العلني.

82- وتقر المفوضية السامية بانخفاض معدلات جرائم القتل. ومع ذلك، استمر قتل الشبان على أيدي قوات الأمن في الأحياء المهمشة التي تتسم بارتفاع مستويات انعدام الأمن. ولا بد من بذل المزيد من الجهود للتصدي للإقصاء وعدم المساواة وانعدام الأمن في الأحياء الفقيرة. وترحب المفوضية السامية بالمعلومات التي قدمتها السلطات المختصة عن حالة التحقيقات، وهي على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة التقنية لضمان مساءلة الجناة وإنصاف الضحايا، استناداً إلى القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

83- ولاحظت المفوضية السامية نمطاً من الاعتقالات غير القانونية والاحتجازات التعسفية وانتهاكات ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة ضد الأفراد على أساس مشاركتهم المزعومة في أعمال لزعزعة استقرار الحكومة. وقد اختفى جميع الأشخاص تقريباً الذين احتجزتهم المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس قسراً لفترات قصيرة بعد إلقاء القبض عليهم وقبل مثلهم أمام قاض. وتدين المفوضية السامية مختلف محاولات التمرد المسلح التي أبلغ عنها ضد الحكومة، وتقر بحق الحكومة في منع هذه الأعمال على نحو يتسق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك في محاكمة من شارك فيها محاكمة عادلة. غير أن القانون الدولي ينص على أن حظر التعذيب وسوء المعاملة وسلب الحرية تعسفاً هو حظر مطلق، ويجب ضمان الحق في محاكمة عادلة، حتى في حالات الطوارئ أو في قضايا الأمن القومي.

84- وتتعترف المفوضية السامية بأن وزارة خدمات السجون قد خفضت مستوى العنف في مراكز الاحتجاز الخاضعة لإدارتها، ونفذت مبادرات لمعالجة التأخيرات القضائية من خلال اختيار تدابير بديلة لسلب الحرية. ولا تزال هناك تحديات فيما يخص الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والمياه وخدمات الصرف الصحي، وكذلك فيما يتعلق بالتأخير القضائي غير المبرر الذي قد يؤدي إلى الاحتجاز التعسفي. ووفقاً للمعلومات الواردة، فإن ظروف الاحتجاز في المديرية العامة للاستخبارات العسكرية لمكافحة التجسس لا تتوافق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

85- وإن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة والجمود السياسي يؤثران في ملايين الفنزويليين، ويتطلبان اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب جميع الأطراف المعنية. وتكرّر المفوضية السامية دعوتها إلى خوض حوار سياسي واجتماعي شامل يستند إلى جدول أعمال شامل لحقوق الإنسان. وأبدت استعدادها لتقديم الدعم لضمان أن تكون حقوق الإنسان لجميع الفنزويليين محور حلّ تفاوضي وسلمي. ومن شأن إنشاء مكتب قطري للمفوضية السامية أن ييسّر هذا الدعم من خلال تعزيز التعاون مع سلطات الدولة ومؤسساتها، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة.

## سابعاً- التوصيات

86- ترى المفوضية السامية أن معظم التوصيات الواردة في تقريرها السابق إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/41/18) لا تزال صالحة. وتكملها التوصيات التالية التي تسعى إلى توجيه الحكومة بشأن اعتماد تدابير ملموسة لمعالجة الشواغل التي يحددها هذا التقرير فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وتوصي المفوضية السامية حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بما يلي:

(أ) ضمان أن تكون التدابير الاستثنائية المأذون بها في إطار "حالة الإنذار" ضرورية ومتناسبة تماماً ومحددة زمنياً وخاضعة لرقابة ومراجعة مستقلتين؛

(ب) احترام وحماية وإعمال الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في الحصول على المعلومات والمشاركة في الشؤون السياسية؛

(ج) نشر تقارير الميزانية والنفقات السنوية الوطنية، وضمان الوصول إلى البيانات الرئيسية لتقييم إعمال الحقوق وإعادة تفعيل دور الجمعية الوطنية في الإشراف على استخدام الأموال العامة؛

(د) الامتناع عن تشويه سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في وسائل الإعلام، واتخاذ تدابير فعالة لحمايتهم، بسبل منها اعتماد بروتوكول متخصص للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضدهم؛

(هـ) تنقيح السياسات الأمنية لتنفيذ القواعد والمعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة وحقوق الإنسان، ولا سيما من خلال إعادة الطابع المدني لقوات الشرطة، وإجراء تحريات، وتقييد وظائف "القوات الخاصة"، وتعزيز آليات الرقابة الداخلية والخارجية؛

(و) ضمان إجراء تحقيقات منهجية وسريعة وفعالة وشاملة ومستقلة ونزيهة وشفافة في جميع عمليات القتل التي ترتكبها قوات الأمن والجماعات المدنية المسلحة (المعروفة باسم "الجماعات المسلحة")، وضمان استقلالية جميع هيئات التحقيق، ومساءلة الجناة، وإنصاف الضحايا؛

(ز) إنهاء الاحتجاز مع منع الاتصال، بما في ذلك من قبل أجهزة الاستخبارات، وضمان احتجاز أي شخص يخضع للاحتجاز السابق للمحاكمة في مراكز الاحتجاز الرسمية الخاضعة للرقابة القضائية، ونقل جميع الأشخاص المحتجزين في مباني أجهزة الاستخبارات إلى مراكز الاحتجاز الرسمية؛

(ح) ضمان حقوق جميع الأشخاص مسلوحي الحرية في الغذاء والماء والصرف الصحي والصحة والأمن والكرامة، بسبل منها تلبية الاحتياجات الخاصة تبعاً لنوع الجنس؛

- (ط) معالجة الأسباب الكامنة وراء الاكتظاظ والتأخير القضائي غير المبرر من خلال الإصلاح الشامل لمجال إقامة العدل؛
- (ي) اعتماد تدابير محددة في سياق جائحة "كوفيد-19" لضمان حقوق المحتجزين في الصحة والأمن، بسبل منها منح تدابير بديلة لسلب الحرية لأوسع مجموعة ممكنة من السجناء، بما يتسق مع حماية السلامة العامة؛
- (ك) الإفراج غير المشروط عن جميع الأشخاص الذين سلبوا حريتهم بصورة غير قانونية أو تعسفية، بسبل منها تنفيذ القرارات الصادرة عن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي؛
- (ل) ضمان التحقيق الفعال مع المسؤولين عن حالات التعذيب وسوء المعاملة ومعاقبتهم، وتعزيز اللجنة الوطنية لمنع التعذيب، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- (م) ضمان استجابة شاملة للحالة الإنسانية تقودها الأمم المتحدة، بما في ذلك زيادة إمكانية وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وتيسير دخول برنامج الأغذية العالمي، وإضفاء الطابع النظامي على وجود المنظمات غير الحكومية الدولية، وضمان حماية جميع العاملين في المجال الإنساني؛
- (ن) اعتماد جميع التدابير اللازمة لضمان العودة الآمنة والكرامة والطوعية للعائدين الفنزويليين وإعادة إدماجهم بشكل مستدام، وضمان حصولهم على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وكذلك ضمان حمايتهم من التمييز والوصم؛
- (س) زيادة التعاون مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك نظام الإجراءات الخاصة، من خلال تلقي زيارات رسمية منتظمة من المكلفين بولايات؛
- (ع) تيسير إنشاء مكتب للمفوضية السامية في البلد كوسيلة فعالة لمساعدة الدولة على معالجة ما جاء في هذا التقرير من تحديات وشواغل متعلقة بحقوق الإنسان.
- 87- وتوصي المفوضية السامية بأن تنظر الدول الأعضاء في تنقيح أو تعليق أو رفع العقوبات القطاعية المفروضة على جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي تعوق جهود الحكومة الرامية إلى معالجة الأثر المشترك على السكان الناجم عن الحالة الإنسانية وجائحة "كوفيد-19".